

المرأة في ميدان العمل

أ.د. عبد علي الخفاف
الباحث عامر منير شاكر
جامعة الكوفة / كلية الآداب

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.178\(B\).21542](https://doi.org/10.36322/jksc.178(B).21542)

المخلص:

كانت دور المرأة في ميدان العمل محدودة بشكل كبير بسبب التمييز الجنسي والثقافي. ومع ذلك، شهدت العقود الأخيرة تغيرات كبيرة في هذا الجانب، حيث باتت المرأة تشكل نسبة كبيرة من قوة العمل في مختلف القطاعات.

تعتبر المرأة اليوم جزءًا أساسيًا من سوق العمل، وتشغل مناصب رفيعة المستوى في الشركات والمؤسسات. تعتبر المرأة قوة عمل مهمة ومتنوعة، حيث تمتلك مهارات وقدرات تضاف إلى العمل الجماعي وتسهم في تحسين الأداء العام للشركة.

مع ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه المرأة في ميدان العمل، مثل الفجوة الراتبية بين الجنسين، ونقص الفرص المتساوية للترقية والتطوير المهني. يجب أن تعمل الحكومات والشركات على تعزيز المساواة بين الجنسين في ميدان العمل من خلال إصدار قوانين وسياسات تعزز حقوق المرأة وتحميها من التمييز. بالإضافة إلى ذلك، يجب دعم المرأة في ميدان العمل من خلال توفير برامج تدريبية وتطويرية تساعدها على تطوير مهاراتها وزيادة فرص الترقى، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية مناسبة تسهل للمرأة مواجهة التحديات التي تواجهها في بيئة العمل الحالية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمل .

Women in the field of work

Prof. Dr. Abdul Ali Al-Khaffaf
Researcher Amer Munir Shaker
University of Kufa / College of Arts

Abstract:

Women's roles in the field of work were greatly limited due to sexual and cultural discrimination. However, recent decades have witnessed major changes



in this aspect, as women now constitute a large percentage of the workforce in various sectors.

Today, women are an essential part of the labor market, holding high-level positions in companies and institutions. Women are considered an important and diverse workforce, as they possess skills and abilities that add to teamwork and contribute to improving the overall performance of the company.

However, there are still challenges facing women in the workplace, such as the gender salary gap and lack of equal opportunities for promotion and professional development. Governments and companies should work to promote gender equality in the workplace by issuing laws and policies that promote women's rights and protect them from discrimination.

In addition, women must be supported in the field of work by providing training and development programs that help them develop their skills and increase opportunities for advancement, in addition to providing appropriate infrastructure that makes it easier for women to face the challenges they face in the current work environment.

Key Word: Women, work

المقدمة:

في العقود الأخيرة، شهدت المرأة تغيرات كبيرة في دورها في ميدان العمل، حيث باتت تلعب دورًا أكثر أهمية وتمثل قوة عاملة لا غنى عنها في مختلف القطاعات. رغم ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه المرأة في بيئة العمل، مثل الفجوة الراتبية بين الجنسين ونقص الفرص المتساوية للترقية والتطوير المهني. تعتبر حقوق المرأة في ميدان العمل قضية مهمة تحتاج إلى دراسات وبحوث لفهم تحدياتها وتحسين شروط عمل المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل بشكل أكبر وأكثر فعالية.

إن فهم تحديات المرأة في ميدان العمل يعد أمرًا حاسمًا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال البحث والدراسات العلمية حول هذا الموضوع، يمكن إيجاد حلول فعالة ومستدامة لتعزيز دور المرأة في سوق العمل وتحسين ظروف عملها. إن تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في مجالات مختلفة من القطاعات الاقتصادية يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.



بأسره. وبالتالي، يعتبر بحث المرأة في ميدان العمل موضوعًا حيويًا يستحق الاهتمام والدراسة المستمرة لتحقيق التقدم والتغيير نحو مستقبل أفضل وأكثر عدالة للمرأة في بيئة العمل.

أولاً: مشكلة البحث

وتأتي مشكلة الدراسة من التصور أن تمكين المرأة إحدى أهم فئات المجتمع التي تعاني بشكل عام والأسرة التي تعولها بشكل خاص من آثار الفقر لذا فإنها تلجأ إلى بعض من أساليب التكيف المعيشي؛ من خلال تطبيق ممارسات وأنشطة مكتسبة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كأساليب وآليات للتواءم مع آثار ظاهرة تآنيث الفقر، كاللجوء للجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في حل مشكلاتها المختلفة، لذا تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على أساليب التكيف التي تتبعها المرأة لتمكينها لتحسين المستوى المعيشي لأسرتها .

ثانياً: أهمية البحث

إن المرأة في ميدان العمل يعتبر مهماً لفهم التحديات التي تواجهها وتحسين ظروف عملها. يساهم هذا البحث في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز دور المرأة في سوق العمل. المرأة في سوق العمل، يمكن تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

ثالثاً: منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بالكتابات ذات العلاقة بأدبيات الدراسة وعلى المنهج التطبيقي بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للمرأة فضلاً عن بيانات وزارة التخطيط العراقية، والجهاز المركزي للإحصاء، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي الذي يتمثل بوصف واقع المرأة في التنمية المستدامة في محافظة النجف.

المبحث الأول

المرأة في ميدان العمل

لعبت المرأة دورًا حيويًا في ميدان العمل عبر التاريخ، وازدادت مشاركتها بشكل كبير في العقود الأخيرة، وقد أدى ذلك إلى العديد من التغييرات في المجتمع، وسنتناول في هذا المطلب واقع العلمي للمرأة في محافظة النجف الاشراف .



المطلب الاول

الواقع العملي للمرأة في محافظة النجف

لا تزال المرأة تواجه طوال حياتها العملية عوائق هامة تحول دون وصولها إلى الوظائف اللانقطة. ولم تتحقق منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام (١٩٩٥) سوى حالات تحسن طفيفة، في الفترة من عام (١٩٩٥) إلى عام (٢٠١٠) انخفض معدل مشاركة القوى العاملة الأنثوية في العالم من (٥٢,٤) إلى (٤٩,٦) في المائة، وبلغت الأرقام المقابلة الخاصة بالرجال (٧٩,٩) و(٧٦,١) في المائة، على التوالي وعلى الصعيد العالمي، ذلك يدل على ترك فجوات كبيرة في تنفيذ خطط تنموية في السابق وحتى مستقبلية للأعوام المقبلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة^(١).

وقد يكون من أوليات ما يجب تغييره في هذا المجال، لإفساح المجال للمرأة في الوصول الى المراكز القيادية، وفي أكثر من مكان، هو بدون شك تغيير الصورة النمطية التي يحملها افراد المجتمع عنها من ناحية، وتغيير الممارسات والسلوكيات الاجتماعية غير العادلة بحق ناحية أخرى، وتمكينها منها من القيام بدورها بالتساوي مع الرجل، في تقدم المجتمع، وتحقيق التنمية البشرية الدائمة والعادلة والشاملة، على أكمل وجه، وإزالة العقبات التي تحول دون تمكينها من حقوقها كاملة^(٢).

والمرأة، التي دعا ملتقى (بيجينغ) للمنظمات غير الحكومية في عام (١٩٩٥) إلى "رؤية العالم من خلال عينيها"، يمكن لها أن تلعب باقتدار، دوراً فاعلاً مدنياً مؤثراً في تحقيق الأمن الدولي، إذا ما تدعمت مشاركتها في العملية الديمقراطية، وفي اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أيضاً ، وذلك في جميع الدوائر وأعلى المستويات^(٣)، فقد تحقق للمرأة في كثير من البلدان بعض ما تصبو إليه في عدة مجالات، كالتعليم والعمل والتشريعات، لكن الكثير ما يزال بحاجة إلى تقييم جديد وإعادة اعتبار وإنصاف، حتى فيما تحقق لها، واتضح مع الزمن ، أن ما تحقق يعاني من بعض النقص ، ويتعرض لعراقيل وعقبات هنا وهناك^(٤).

ويعد العمل هو الأساس للحياة ومحركها، وهو وسيلة الإنسان في سبيل الاستمرار في الحياة حيث يُعرف العمل : بأنه (حرية الإنسان في اختيار المشروع الذي يلائمه، فلا يحال بينه وبين العمل الذي يريد اداؤه وحق الإنسان في اقتضاء الأجر العادل مقابل عمله الذي يكفل له ولأسرته العيش الكريم)^(٥). كذلك نص القانون العراقي على " نفقة كل إنسان في ماله الا الزوجة فنفتها على زوجها"^(٦) ، هذا النص يقرر قاعدة عامة هي إن نفقة كل إنسان تكون من ماله الشخصي فلا نفقة لإنسان على آخر^(٧)، باستثناء الزوجة فنفتها على زوجها، بمعنى آخر ان عمل الزوجة لو كان واجباً عليها لوجدنا ان القانون لم يجعل



نفقتها على زوجها، بل تكون نفقتها من مالها باعتبار انها ملزمة بالعمل والتكسب، لذلك فيما ان العمل هو حق لها فتكون نفقتها على زوجها^(٨).

وقد تبين من خلال الاستبيان أن العاملات قد تمتعن بإجازات في العمل قد بلغ منهن (٩٣) بلغت نسبتهن (٧,٧٥) أمومة و (٢٧٥) بنسبة (٢٢,٩١) اجازة مرضية و (١٧) نسبة (١,٤١) براتب اسمي و (٧٥) اجازة دراسية، فيما كان العدد الاكبر من بين العاملات لم يحصلن على اجازات رسمية كانت نسبتهن هي الاكبر (٦١,٦٦) بعدد (٧٤٠) عاملة وذلك يشكل عائق في مسيرة عمل المرأة وانتاجها في العمل بشكل صحيح وتحقيق تنمية مستدامة.

الجدول (١) يبين اجازات العاملات في محافظة النجف لسنة (٢٠٢٤)

ت	الاجازات	العدد	النسبة%
١	أمومة	٩٣	٧,٧٥
٢	مرضية	٢٧٥	٢٢,٩١
٣	راتب اسمي	١٧	١,٤١
٤	دراسية	٧٥	٦,٢٥
٥	لم تحصل على اجازة	٧٤٠	٦١,٦٦
	المجموع	١٢٠٠	٪١٠٠

المطلب الثاني

توزيع العمل حسب الحالة النمطية داخل الأسرة

عادة ما تتحمل النساء العبء الأكبر من المهمات وهي الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال في معظم بلدان العالم الى جانب العمل خارج المنزل احياناً ، في حين لا يشارك الرجال إلا قليلاً في مساعدة النساء على تحمّل هذه الأعباء الثقيلة، مما يرفع مستوى التوتر بين الشريكين داخل المنزل، وقد وجد باحثون أن التوزيع غير المتكافئ للأعمال في المنزل هو أحد أهم مسببات المشكلات في كثير من العلاقات الزوجية، إذ تُترك المرأة وحدها تكافح للتوفيق بين واجباتها المنزلية والمهنية، وجد باحثون أن التوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزلية يعد من مسببات المشكلات في العلاقات الزوجية، إذ تُترك المرأة تكافح للتوفيق بين واجباتها المنزلية والمهنية، لا سيما إذا كانت المرأة تعمل خارج المنزل. في المقابل، لا يفعل الرجال إلا القليل لمساعدة زوجاتهم^(٩).

ويرى البعض إن المجتمع يتكون من الأسر والبيوت، وكل أسرة تقوم في الأساس عادة على رجل وامرأة، والمرأة تعمل داخل البيت فتتحمل الحمل والولادة والرضاعة وتربية الأولاد والقيام بشئون البيت، وهذا عمل لا يستطيعه الرجال ، ومعلوم ما تتحمله المرأة في العمل خارج بيتها من المتاعب والأخطار مما يجعل مستوى عملها دون مستوى عمل الرجل احياناً، وهي في عملها خارج البيت تكون



منافسة للرجل على فرص العمل مما يستلزم الاحاطة بهذا الموضوع وتوفير فرص العمل اللازمة لكلا النوعين.

ويمكن ان يندرج العمل حسب الحالة النمطية داخل الأسرة الى مضمون (عمل المرأة في المنزل) حيث عانت المرأة العراقية قديماً ولا زالت تعاني من وطأة استغلال عملها، وتكليفها بالأعمال التي لا يتفق الكثير منها مع قدراتها البيولوجية . حيث كانت صور عملها تختلف باختلاف المجتمعات الريفية والحضرية ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. فقد مارست المرأة العراقية الكثير من الأعمال المرهقة من قبيل الفلاحة ورعاية المواشي، وهرس الحبوب وتهبيشها . كما عملت في الطواشة ودباغة الجلود ، ومخازن الحبوب والغلال، وغيرها من الأعمال اليدوية ، التي كانت جزءاً من تبعات النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة في حصر دورها بأعمال المنزل^(١٠).

الكثير من سجلات وزارة المرأة تشير الى وجود (٨) مليون ارملة في العراق وبذلك أخذت نسبة الارامل تشكل نسبة ٣٥ % من عدد نفوس العراق ، و٦٥٪ من إجمالي عدد النساء ، أما عدد اليتامى فقد يصل الى (٤) مليون طفل يشكلون عبئاً إضافياً على امهاتهم في العراق^(١١) .

ويرجع ذلك إلي أن دور المرأة المعيلة في أي مجتمع يعد أحد المقاييس التي تعبر عن نموه وتطوره، فالمرأة تقوم بدور في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية يفوق ما قد يقوم به الرجل، فقيامها بواجباتها الأسرية، بالإضافة إلي قيامها بدور آخر يتمثل في كفالة الأسرة ، ويزداد دورها بصفة خاصة في حالة غياب زوجها سواء كانت أرملة أو مهجورة أو مطلقة^(١٢) ، وتنتشر ظاهرة الإعالة النسائية للأسر في الدول المتقدمة والنامية على السواء، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية تقدر نسبتهم بحوالي (٢٠٪) ، وعلى المستوى العربي بلغت نسبتهم (٤٢،٩ %)، كما أن (٧٠ %) من الأسر الأحادية في العالم تديرها نساء)، ومن هنا جاء مفهوم تأنيث الفقر Feminization of Poverty الذي استخدمه لأول مرة – ديانا بيرث " Diana Pierce " في إشارة إلي أن الأسرة التي ترأسها امرأة أكثر عرضة للفقر، حيث وجدت أن ٥٠ % من الأسر الفقيرة ترأسها امرأة، كما وصلت دراسات أخرى إلى النتيجة نفسها باستخدام أكثر من مؤشر من مؤشرات الرفاهية^(١٣).



الجدول (٢) يبين نوع سكن العاملات في محافظة النجف لسنة (٢٠٢٤)

ت	نوع السكن	العدد	النسبة %
١	ملك	٨٧	٧,٢٥
٢	ايجار	٤١٨	٣٤,٨٣
٣	رهان	٥٣	٤,٤١
٤	مع اهلها	٥٣٠	٤٤,١٦
٥	مع اهل زوجها	١١٢	٩,٣٣
	المجموع	١٢٠٠	٪١٠٠

المبحث الثاني

تحقيق المساواة في سوق العمل

يعد تحقيق المساواة في سوق العمل هدفاً مهماً وضرورياً لضمان فرص متساوية للجميع في الحصول على فرص عمل والتقدم فيها. وتحقيق ذلك، يجب أن تتبنى الحكومات والشركات سياسات وإجراءات تعزز المساواة وتقلل من التمييز في مجال العمل. وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين **المطلب الأول: عمل المرأة الاقتصادي خارج المنزل** , اما **المطلب الثاني عمل المرأة في دوائر الدولة.**

المطلب الأول

عمل المرأة الاقتصادي خارج المنزل

منذ تأسيس العراق الحديث في عام ١٩٢١، عملت الدولة على توفير فرصاً للتمكين المؤسسي للمرأة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والتدريب الوظيفي. ارتفع المستوى المهني للمرأة، لا سيما في مجالات التعليم والخدمات الصحية المقبولة اجتماعياً، ومع ذلك، لم تدرك الدولة بشكل دقيق أن التمكين لا يتحقق فقط من خلال سن القوانين، بل يحدث فقط عندما يطبق المجتمع تلك القوانين - وهو ما يتطلب بدوره حدوث تغييرات ثقافية إذ يتطلب تمكين المرأة وجود ثقافة المساواة في الوصول والفرص^(١٤).

يرتبط تمكين المرأة ادارياً او حتى سياسياً بالعوامل الثقافية والاجتماعية ، لذلك فإن إشكالية إقصاء المرأة من مواقع السلطة واتخاذ القرار، ليس وليد اللحظة او الصدفة وانما هناك جذور ثقافية لا تسمح بأن تغذي في الفتاة روح التفوق على أخيها الرجل ، بل تغذي لديها روح الخضوع حتى باتت المرأة تقنع نفسها بأن استعبادها ودونيتهها أمام الرجل هو جزء من طبيعتها الانثوية وانها خلقت للانجاب والعمل في المنزل^(١٥).

كما أن توفير الوسائل اللازمة للمرأة يتيح لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعي والتعليم والعمل^(١٦) .



ومع تصاعد الدعاوى المطالبة بحقوق المرأة من جانب المنظمات الأهلية العربية، تزايد الوعي المجتمعي الداعي إلى منح المرأة مزيداً من الحقوق، ولأسيما الحقوق السياسية والإدارية، وقد أثرت هذه المطالب على مجموعة من الإجراءات والسياسات المشجعة، التي يمكن ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الدالة، والتي تتمثل في : وضع المرأة في الدساتير العربية، عدد النساء في التشكيلات الحكومية، والمجالس البلدية والمحلية، ونسبة النساء في البرلمانات العربية، هذه المؤشرات تشير إلى الفجوة القائمة بين الواقع المجتمعي لوضع المرأة وما يتطلبه من تغيير والواقع النظري الذي ترسمه الدساتير والقوانين العربية^(١٧).

إن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم البلدان العربية تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، ولكن الواقع يبقى مختلفاً، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في الحياة السياسية والإدارية منها، والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يكفل حق التملك لكافة المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس، ومع ذلك لا يتمتع الرجال والنساء بوصول متكافئ إلى الموارد والخدمات الأساسية، كما ان التشريعات والقوانين العراقية تقضي بعدم التمييز ضد المرأة، بما يحول بينها وبين شغل المناصب القيادية او المراكز العليا في سلم السلطة^(١٨).

يتمثل وجود البرلمانيات في العراق الحد الأعلى في الوطن العربي وقارة افريقيا إذ بلغت ٢٥٪ مقارنة مع البلدان العربية، التي لا تزيد فيها النسبة عن ٥٪ و ٢٠٪ في افريقيا، وقد بلغ عدد مقاعد النساء في مجالس المحافظات عام ٢٠٠٧، ١٩٤ مقعداً من اصل ٧٤٤ مقعداً، أي ان التمثيل اكثر من ٢٦٪ كما ان وجود النساء في مراكز صنع القرار قد تزايد بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً الى ٢٠١١، حيث تم استئثار امرأة واحدة لمنصب وزير الدولة لشؤون المرأة من بين ٤١ وزارة^(١٩).

حيث ان مشاركة المرأة في البرلمان العراقي ومؤسسات الدولة ومشاركتها بالجهاز التنفيذي للدولة العراقية يبرهن على خبراتها وقدراتها الحقيقية وإمكانية صلاحيتها للعمل في الحقل السياسي والإداري، والذي سيكون مفتاحاً لها بالمشاركة الواسعة في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بدوره يسعى الى تنمية المجتمع تنمية مستدامة في جميع المؤسسات^(٢٠).

المطلب الثاني

عمل المرأة خارج دوائر الدولة

لا يميز علم الاقتصاد في عنصر العمل بين المرأة والرجل، ولكنه يميز بين العمل الكفوء وبين العمل غير الكفوء اي العمل الذي يتمكن من إنجاز الفعاليات الاقتصادية بأقل وقت وبأقل كلفة وبأعلى الإيرادات، فالمرأة يجب أن ينظر اليها على أنها عنصر من عناصر الإنتاج (العمل) الذي من دونه لا



يمكن أن تتم أي عملية إنتاج فإن تعطيل هذا العنصر أو الحد من استخدامه أو استخدامه بشكل غير كفوء يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية والعكس صحيح (٢١).

لذلك أصبح ذلك من اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بالتنمية والتنمية المستدامة وبالإيمان وبخاصة المرأة فخلال العقدين الأخيرين كان هناك الكثير من الدراسات والمؤتمرات التي تربط بين دور المرأة في التنمية الاقتصادية ومشاركتها في التغيير والإصلاحات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى ضرورة أن يكون لبرامج التنمية الاقتصادية تأثيرات إيجابية لصالح المرأة (٢٢)، وذلك يتحقق من خلال التنمية المستدامة العادلة نتيجة مشاركتها في المؤسسات الانتاجية (٢٣).

غير أن محور التمكين الاقتصادي للمرأة من الأولويات الأساسية لغالبية دول العالم، وبخاصة الدول العربية، وهو ما يعكسه الاتجاه المتنامي للتركيز على مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات ، فقد أخذت العديد من الدول العربية بمراجعة العديد من القوانين والتشريعات، وإعادة صياغتها بما يضمن الأخذ بحقوق المرأة ومراعاة البعد الاجتماعي وما يفرضه من متطلبات تتعلق بالتوافق بين واجباتها الأسرية ومسئوليتها في العمل، ورغم استمرار الفجوة الكبيرة بين النص وما تتطلبه مقتضيات تطبيقه، وبين الواقع وما يحمله من عمليات تهميش في العديد من القطاعات، إلا أن الملاحظ أن هناك تنامياً للاتجاه الداعي إلى تطبيق نصوص الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها، خاصة فيما يتعلق بعدم اشتغال المرأة في المهن الخطرة والضارة بالصحة والمهن الليلية ، ويمكن التذليل على الواقع الاقتصادي للمرأة من خلال مؤشرات : نسبة النساء في القوة العاملة للدولة، وتوزيع القوة العاملة من النساء على الأنشطة الاقتصادية المختلفة (٢٤).

ويمكن تقسيم عمل المرأة في المؤسسات الانتاجية الى المصانع الخاصة والمصانع في القطاع الاهلي :
أ- المصانع الخاصة:

تعد المصانع الخاصة المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد في البلدان النامية ، إذ تلعب دوراً مهماً في تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والدولة ، فهي من جهة تؤدي إلى تنميته الصادرات وزيادة القيمة المضافة للسلع والخدمات ودعم المشاريع والمصانع الكبيرة وتنميتها من خلال إنتاجها بعض مدخلات المشاريع الكبيرة وخفض كلف الإنتاج ، ومن جهة أخرى فهي تعد أحد الأدوات الفاعلة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في كل المناطق سواء كانت متطورة أم أقل تطور (٢٥).

إن تعزيز العمل الريادي لدى المرأة العراقية وتشجيعها على تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة في المصانع الخاصة أو امتلاكها لأعمال خاصة بها ، تعد من انجح الوسائل التي يمكن أن تنتجها الدولة والمؤسسات



غير الرسمية المعنية بزيادة مشاركة المرأة اقتصادياً ، وذلك نتيجة الأثر المباشر لتلك المشاريع بإيجاد فرص عمل لكافة أفراد الأسرة بما فيها النساء، وتأمين الاستقرار الاجتماعي بإتاحتها الفرصة لربات البيوت من أن يصبحن مالكات لمشاريع خاصة بهن ضمن مناطق سكناهن مما يمكنهن من إدارة أعمالهن دونما تفكير بمسؤولياتهن الأسرية^(٢٦).

الجدول (٣) يبين اماكن عمل العاملات في محافظة النجف لسنة (٢٠٢٤)

ت	اماكن العمل	العدد	النسبة%
١	شركات اهلية	٦٧٠	٥٥,٨٣
٢	المولات والمحلات التجارية	٤٢٣	٣٥,٢٥
٣	العاملات في دوائر الدولة	١٠٧	٨,٩١
	المجموع	١٢٠٠	%١٠٠

ب- مصانع القطاع الاهلي، المزارع الاهلية:

تعد التنمية المستدامة في القطاع الزراعي ضرورة ملحة في وقتنا الحاضر اكثر من أي وقت مضى لأنها تهدف الى تحقيق مستويات إنتاجية عالية^(٢٧)، ويعد قطاع الزراعة من القطاعات الانتاجية الهامة في اقتصاديات اغلب البلدان العربية وتمثل التنمية في جانب الزراعة احد الاركان الهامة في عملية التنمية المستدامة لأنها تتضاعف بصفة خاصة في كثير من المجتمعات النامية التي يعد القطاع الزراعي فيها بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي^(٢٨).

و غاية التنمية الأساسية هي احداث تغير اجتماعي سواء أكان هذا التغيير مادياً يسعى الى رفع المستويات التقنية والاقتصادية للمجتمع، أم معنوياً يسعى الى احداث تغيير في اتجاهات الافراد نحو مختلف الامور بحيث يكونوا أكثر استعداداً ومن ثم أكثر تجاوباً للمشاركة الفعالة في العمل على تحسين وتطوير مستويات العمل في بيئاتهم المحلية بحيث يصبحون اكثر تقبلاً لتغيير سلوكهم بالشكل المطلوب^(٢٩).

وتعد عملية تطوير المرأة للتنمية المستدامة في قطاع الزراعة هي عملية منظمة وهادفة تستند على اسس موضوعية بغية تعرفهن على تقنيات ومستحدثات جديدة من خلال معارف ومهارات تتصل بعملهن^(٣٠) ، حيث تؤدي انشاء دوراً أساسياً في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من اجل تحقيق الامن الغذائي، والتغذوي، ودور الدخل، وتحسين سبل المعيشة الاجتماعية، والاهتمام بصالح الأسرة الاكبر، فهن يسهمن بالزراعة والاعمال الزراعية ويدعمن الاقتصاد المحلي والعالمي، وهكذا فالمرأة عنصر فعال في السعي نحو بلوغ الاهداف التنموية ، حيث المرأة تواجه كل يوم في شتى ارجاء العالم معوقات تحيل استمرارها في تنمية القطاع الزراعي، وبالتالي تلك المعوقات تحول بينها وبين تمتعها الكامل بحقوقها



الإنسانية وتحسين حياتها ومعيشتها، فهي تأخذ على عاتقها جزءاً كبيراً في الحصول على المياه والوقود لأسرتها فضلاً عن الكثير من الأنشطة الإرشادية الزراعية التي تمارسها (٣١).

الخاتمة

ختاماً، يمكن القول إن دور المرأة في ميدان العمل يعتبر حاسماً وحيوياً لاستمرار تقدم المجتمعات وتحقيق التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من التحديات والتمييز الذي تواجهه المرأة في بعض الثقافات والمجتمعات، إلا أنها تثبت يوماً بعد يوم قدرتها وكفاءتها في مختلف المجالات، وتحقيق إنجازات عظيمة على مستوى العمل والابتكار.

ومن أجل تحقيق المساواة الحقيقية في سوق العمل، يجب على الحكومات والشركات والمجتمعات بشكل عام تبني سياسات وإجراءات تعزز دور المرأة وتمكنها من الوصول إلى فرص العمل بمساواة مع الرجال، وضمان تقدير عملها ومساهمتها بشكل كامل.

لذلك، يجب تعزيز التوعية والتثقيف بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير الفرص والدعم اللازم لها للنفوق والابتكار، حيث يعتبر تمكين المرأة في مجال العمل مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر عدالة وازدهاراً.

أولاً: الاستنتاجات:

١. المرأة لديها القدرة على المشاركة والتميز في جميع المجالات المهنية، وتثبت يوماً بعد يوم كفاءتها وكفايتها في مجالات متنوعة.

٢. التمكين الاقتصادي للمرأة يعزز النمو الاقتصادي والتنمية في المجتمعات، ويسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٣. تحقيق المساواة في سوق العمل بين الرجال والنساء يتطلب من الحكومات والشركات تبني سياسات وإجراءات تحفز على توفير فرص عمل متساوية وعادلة للجميع.

ثانياً: المقترحات:

١. بحث تحليلي حول تأثير مشاركة المرأة في سوق العمل على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ودراسة العوامل التي تسهم في تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية.



٢. دراسة حالة لبعض النساء الناجحات في مجالات مختلفة من سوق العمل، وتحليل أسباب نجاحهن والعقبات التي تجاوزنها، مما يمكن أن يوفر دروساً قيمة لتحفيز المرأة الأخر
الهوامش:

- (١) مكتب العمل الدولي، المرأة في العمل اتجاهات ٢٠١٦، موجز لمنظمة العمل الدولية، جنيف، ص ٣.
- (٢) النجار، باقر سلمان، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ١٥، عمان، الأردن، ١٩٨٩، ص ٢٢.
- (٣) مصالحة محمد احمد، ايجابيات وجود المرأة في البرلمان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٩.
- (٤) جوان احسان فوزي، اتجاهات طلبة جامعة السليمانية نحو عمل المرأة في المراكز القيادية في اقليم كردستان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، ٢٠١٥، ص ٢٩٩.
- (٥) مصدق عادل طالب، دور منظمتي العمل الدولية والعربية في حماية حقوق العمال، مجلة الحقوق، العدد ٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ١٧٩.
- (٦) (المادة ٥٨)، من قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨، لسنة ١٩٥٩.
- (٧) فاروق عبد الكريم عبد الله، الوسيط في شرح قانون الاحوال الشخصية العراقي، (بدون جهة ومكان طبع)، ٢٠٠٤، ص ٢٨٧ وما بعدها.
- (٨) وليد طارق العزاوي، عمل المرأة وأثره على الحقوق الزوجية "دراسة مقارنة" بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، المجلد ١٣، ٢٠٢٣، ص ٩٥٠.
- (٩) محمد سناجلة، كيف يتسبب التوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزلية في توتر العلاقات الزوجية؟، تقرير منشور بتاريخ ٢٨-٤-٢٠٢٣، على الموقع التالي: <https://www.aljazeera.net>
- (١٠) سعاد خيري، المرأة وآفاق التطور في العراق، دار الرواد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٨.
- (١١) Hellricgel, Slocum & Woodan, 2001, Organizational Behavior, g.e, South – western college Publishing, p45.



- (^١) فرج, حنان مكرم ،تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قري محافظة الجيزة ، رسالة كتورة في فلسفة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة. ٢٠٠٧، ص ٤٢.
- (^٢) الباز شهيدة واخرون، المرأة في المنظمات الأهلية في مصر، ورقة عمل مقدمه للجنة المنظمات الأهلية والأعداد لمؤتمر المرأة العالمي ببيكين، ١٩٩٥، ص ١٤.
- (^٣) الكوج، عبد الله عثمان، معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سيولوجي، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس/ كلية الآداب، مجلد ٤٤، مصر، ٢٠١٦، ص ٢٦٥.
- (^٤) غباش، موزة، التنمية البشرية في دولة الامارات ١٩٧١-١٩٩٤، ابو ظبي، اصدارات المجتمع الثقافي، الطبعة الاولى، ١٩٩٦، ص ١٤٠.
- (^٥) عبد الستار رضا ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٨٤.
- (^٦) حوالة سهير، القطب سمير، تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية الانمائية، مجلة كلية التربية، الجامعة المنصورة، العدد ٦٥، ج ٢، ٢٠٠٧، ص ٤٠.
- (^٧) مالك عبد الحسن احمد، تمكين المرأة العراقية، في مجالات التنمية، الكلية التقنية الادارية، البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٢، سنة ٢٠١٢، ص ١٢٥.
- (^٨) المرسومي نبيل جعفر ، أليات التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق، من شبكة الانترنت ، ٢٠١١، ص ٦.
على الموقع التالي : nabili2006@yahoo.com
- (^٩) مالك عبد الحسن، مصدر سابق، ص ١٢٦.
- (^{١٠}) عبد الكريم محمود عبد، دور المرأة في التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، جامعة الكتاب الاهلية، كركوك، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، ٢٠٢٢، ص ١١١.
- (^{١١}) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، منظمة المرأة العربية ، هيئة الامم المتحدة للمرأة، الاستراتيجية الاقليمية لحماية المرأة العربية الامن والسلام، ٢٠١٢، الطبعة الاولى، جمهورية مصر العربية .
- (^{١٢}) مخيف جاسم حمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية دراسة تحليلية، تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلد ٧، العدد ٢٢، ٢٠١١، ص ٣٤.



- (٢٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تمكين المرأة العربية، السمات العمة والاشكاليات، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٢٥.
- (٢٥) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد ١٧ العدد ٢ لسنة ٢٠١٥، ص ١٠٦.
- (٢٦) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٧٤.
- (٢٧) الصباغ ظافر، دور الارشاد الزراعي في التنمية الريفية الزراعية، مجلة الزراعة في الشرق الاوسط والعالم العربي، العدد (٢٢)، ١٩٩٨، ص ٢٨.
- (٢٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دور الارشاد الزراعي في نقل النتائج الابحاث الى الزراع وأثره على التنمية المستدامة، الندوة القومية حول تعزيز دور الارشاد الزراعي في التنمية المستدامة، الخرطوم، ١٩٩٧، ص ٨.
- (٢٩) ضحى مصطفى عبد الفرج، اتجاهات المرأة الريفية نحو المشاركة في الانشطة الارشادية في قضاء الشرقاط/ محافظة صلاح الدين، جامعة الموصل، بحث منشور في مجلة زراعة الرافدين، المجلد (٤٧)، عدد (٢)، ٢٠١٩، ص ٨.
- (٣٠) الطنوبي محمد عمر، المرأة الريفية العربية، ط ١، مطابع المعمورة، ٢٠٠١، ص ٥٦.
- (٣١) منظمة الفاو fao، تعزيز الاهداف الانمائية للألفية للأمم المتحدة، ٢٠١١، ص ٦٧.

المصادر

١. مكتب العمل الدولي، المرأة في العمل اتجاهات ٢٠١٦، موجز لمنظمة العمل الدولية، جنيف، ص ٣.
٢. النجار، باقر سلمان، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ١٥، عمان، الأردن، ١٩٨٩، ص ٢٢.
٣. مصالحة محمد احمد، ايجابيات وجود المرأة في البرلمان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٩.
٤. جوان احسان فوزي، اتجاهات طلبة جامعة السليمانية نحو عمل المرأة في المراكز القيادية في اقليم كوردستان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، ٢٠١٥، ص ٢٩٩.



٥. مصدق عادل طالب, دور منظمتي العمل الدولية والعربية في حماية حقوق العمال, مجلة الحقوق, العدد ٥, الجامعة المستنصرية, ٢٠٠٩, ص ١٧٩.
٦. (المادة ٥٨) , من قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨, لسنة ١٩٥٩.
٧. فاروق عبد الكريم عبد الله, الوسيط في شرح قانون الاحوال الشخصية العراقي, (بدون جهة ومكان طبع) , ٢٠٠٤, ص ٢٨٧ وما بعدها.
٨. وليد طارق العزاوي, عمل المرأة وأثره على الحقوق الزوجية "دراسة مقارنة" بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, العدد ٢, المجلد ١٣, ٢٠٢٣, ص ٩٥٠.
٩. محمد سناجلة, كيف يتسبب التوزيع غير المتكافئ للأعمال المنزلية في توتر العلاقات الزوجية؟ , تقرير منشور بتاريخ ٢٨-٤-٢٠٢٣-٣, على الموقع التالي: <https://www.aljazeera.net>
١٠. سعاد خيري, المرأة وآفاق التطور في العراق , دار الرواد, بغداد, ١٩٧٥, ص ٣٨.
11. Hellricgel ,Slocum & Woodan ,2001 , Organizational Behavior ,g.e ,South – western college Publishing,p45.
١٢. فرج, حنان مكرم ,تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قري محافظة الجيزة , رسالة كتوراة في فلسفة العلوم الزراعية , كلية الزراعة, جامعة عين شمس, القاهرة. ٢٠٠٧, ص ٤٢.
١٣. الباز شهيدة وآخرون, المرأة في المنظمات الأهلية في مصر, ورقة عمل مقدمه للجنة المنظمات الأهلية والأعداد لمؤتمر المرأة العالمي ببكين, ١٩٩٥, ص ١٤.
١٤. الكوح, عبد الله عثمان, معوقات تمكين المرأة العربية: تحليل سيمولوجي, حوليات آداب عين شمس, جامعة عين شمس/ كلية الآداب, مجلد ٤٤, مصر, ٢٠١٦, ص ٢٦٥.



١٥. غباش, موزة, التنمية البشرية في دولة الامارات ١٩٧١-١٩٩٤, ابو ظبي, اصدارات المجتمع الثقافي, الطبعة الاولى, ١٩٩٦, ص ١٤٠.
١٦. عبد الستار رضا , التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم, المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار , جامعة عين شمس القاهرة, ٢٠٠٧, ص ٥٨٤.
١٧. حوالة سهير, القطب سمير, تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية الانمائية, مجلة كلية التربية, الجامعة المنصورة, العدد ٦٥, ج ٢, ٢٠٠٧, ص ٤٠.
١٨. مالك عبد الحسن احمد, تمكين المرأة العراقية, في مجالات التنمية, الكلية التقنية الادارية, البصرة, مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد ٢٢, سنة ٢٠١٢, ص ١٢٥.
١٩. المرسومي نبيل جعفر, آليات التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق, من شبكة الانترنت, , ٢٠١١, ص ٦.
٢٠. على الموقع التالي: nabili2006@yahoo.com.
٢١. مالك عبد الحسن, مصدر سابق, ص ١٢٦.
٢٢. عبد الكريم محمود عبد, دور المرأة في التنمية الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣, جامعة الكتاب الاهلية, كركوك, بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم الحاسوبية, ٢٠٢٢, ص ١١١.
٢٣. الامانة العامة لجامعة الدول العربية , منظمة المرأة العربية , هيئة الامم المتحدة للمرأة, الاستراتيجية الاقليمية حماية المرأة العربية الامن والسلام, ٢٠١٢, الطبعة الاولى, جمهورية مصر العربية .



٢٤. مخيف جاسم حمد, واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية دراسة تحليلية, تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد , مجلد ٧, العدد ٢٢, ٢٠١١, ص ٣٤.
٢٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, تمكين المرأة العربية, السمات العمة والاشكاليات, مؤسسة الاهرام, القاهرة, ٢٠٠٥, ص ٣٢٥.
٢٦. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد ١٧ العدد ٢ لسنة ٢٠١٥, ص ١٠٦.
٢٧. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة, التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة, ٢٠١٠-٢٠١١, ص ٧٤.
٢٨. الصباغ ظافر, دور الارشاد الزراعي في التنمية الريفية الزراعية, مجلة الزراعة في الشرق الاوسط والعالم العربي, العدد (٢٢) , ١٩٩٨, ص ٢٨.
٢٩. المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دور الارشاد الزراعي في نقل النتائج الابحاث الى الزراع وأثره على التنمية المستدامة, الندوة القومية حول تعزيز دور الارشاد الزراعي في التنمية المستدامة, الخرطوم, ١٩٩٧, ص ٨.
٣٠. ضحى مصطفى عبد الفرج, اتجاهات المرأة الريفية نحو المشاركة في الانشطة الارشادية في قضاء الشرقاط/ محافظة صلاح الدين , جامعة الموصل, بحث منشور في مجلة زراعة الرافدين, المجلد(٤٧), عدد (٢), ٢٠١٩, ص ٨.
٣١. الطنوبي محمد عمر , المرأة الريفية العربية, ط١, مطابع المعمورة , ٢٠٠١, ص ٥٦.
٣٢. منظمة الفاو fao , تعزيز الاهداف الانمائية للألفية للأمم المتحدة, , ٢٠١١, ص ٦٧.





Sources

33. International Labour Office, Women at Work Trends 2016, ILO Brief, Geneva, p. 3.
34. Al-Najjar, Baqir Salman, The Social Rights of Arab Women, Arab Future Book Series, No. 15, Amman, Jordan, 1989, p. 22.
35. Masalha Muhammad Ahmed, The Advantages of Women's Presence in Parliament, Working Paper Presented to the National Conference for the Support of Women in Parliamentary Elections, Amman, Jordan, 2003, p. 29.
36. Jawan Ehsan Fawzi, Attitudes of Sulaimaniyah University Students Towards Women's Work in Leadership Positions in the Kurdistan Region, Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Humanities, Sulaimaniyah University, 2015, p. 299.
37. Mossadegh Adel Taleb, The Role of the International and Arab Labor Organizations in Protecting Workers' Rights, Law Magazine, No. 5, Al-Mustansiriya University, 2009, p. 179.
38. (Article 58) of the Iraqi Personal Status Law No. 188 of 1959.
39. Farouk Abdul Karim Abdullah, The Mediator in Explaining the Iraqi Personal Status Law, (Without Entity and Place of Printing), 2004, p. 287 ff.
40. Waleed Tariq Al-Azzawi, Women's Work and its Impact on Marital Rights: A Comparative Study, Research Published in Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue ٢, Volume ١٣, ٢٠٢٣, p. ٩٥٠.
41. Mohammed Sanajleh, How does the unequal distribution of household chores cause marital tension? , report published on 28-4-2023-3, on the following website: <https://www.aljazeera.net/>
42. Suad Khairy, Women and the Prospects of Development in Iraq, Dar Al-Rowad, Baghdad, ١٩٧٥, p. ٣٨





43. Hellricgel ,Slocum & Woodan ,2001 , Organizational Behavior ,g.e ,South – western college Publishing,p45.
44. Farag, Hanan Makram, Empowering Women Who Depend to Participate in Rural Development in Some Villages of Giza Governorate, Thesis as a Philosophy of Agricultural Sciences, Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Cairo. 2007, p. 42.
45. El-Baz Shahida et al., Women in Non-Governmental Organizations in Egypt, Working Paper Presented to the Committee on Non-Governmental Organizations and Preparations for the World Women's Conference in Beijing, 1995, p. 14.
46. Al-Kouh, Abdullah Othman, Obstacles to the Empowerment of Arab Women: A Sociological Analysis, Annals of Ain Shams Arts, Ain Shams University, Faculty of Arts, Volume 44, Egypt, 2016, p. 265.
47. Ghobash, Moza, Human Development in the United Arab Emirates 1971-1994, Abu Dhabi, Cultural Society Publications, First Edition, 1996, p. 140.
48. Abdel Sattar Reda, The Political Empowerment of Arab Women between Poverty and Education, The Fourth Annual Conference of the Center for Adult Education, Ain Shams University, Cairo, 2007, p. 584.
49. Hawala Soheir, Al-Qutb Samir, Empowering Egyptian Women to Activate Their Development Participation in the Context of the Millennium Development, Journal of the Faculty of Education, Mansoura University, Issue 65, Vol. 2, 2007, p. 40.
50. Malik Abdulhassan Ahmed, Empowering Iraqi Women, in the Fields of Development, Administrative Technical College, Basra, Gulf Economy Magazine, Issue 22, 2012, p. 125.





51. Al-Marsoumi Nabil Jaafar, Mechanisms of Women's Economic Empowerment in Iraq, from the Internet, 2011, p. 6.
52. On the following website : nabili2006@yahoo.com
53. Malik Abd al-Hassan, previous source, p. 126.
54. Abdul Karim Mahmoud Abed, The Role of Women in Economic Development after 2003, Al-Kitab Al-Ahliyya University, Kirkuk, Research Published in the Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Special Issue of the Scientific Conference of the Department of Accounting Sciences, 2022, p. 111.
55. General Secretariat of the League of Arab States, Arab Women Organization, UN Women, Regional Strategy for the Protection of Arab Women, Security and Peace, 2012, First Edition, Arab Republic of Egypt.
56. Makheef Jassim Hamad, The Reality of Human Development in Iraq in the Light of the Quantitative Measurement Indicators of the Human Development Index: An Analytical Study, Tikrit for Administrative and Economic Sciences, Faculty of Administration and Economics, Vol. 7, No. 22, 2011, p. 34.
57. Center for Political and Strategic Studies, Empowering Arab Women, Maternal Characteristics and Problems, Al-Ahram Foundation, Cairo, 2005, p. 325.
58. Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences - Volume 17, Issue 2 of 2015, p. 106.
59. Jordanian National Committee for Women's Affairs, National Report on Jordanian Women's Progress Towards Justice, Participation and Equality, 2010-2011, p. 74.



60. Al-Sabbagh Zafer, The Role of Agricultural Extension in Agricultural Rural Development, Journal of Agriculture in the Middle East and the Arab World, Issue (22), 1998, p. 28.
61. Arab Organization for Agricultural Development, The Role of Agricultural Extension in Transferring Research Results to Farmers and its Impact on Sustainable Development, National Symposium on Enhancing the Role of Agricultural Extension in Sustainable Development, Khartoum, 1997, p. 8.
62. Doha Mustafa Abdel Faraj, Rural Women's Attitudes Towards Participation in Extension Activities in Al-Shirqat District, Salah Al-Din Governorate, University of Mosul, Research Published in Al-Rafidain Journal of Agriculture, Volume (47), Issue (2), 2019, p. 8
63. Al-Tanoubi Muhammad Omar, Arab Rural Women, 1st Edition, Al-Mamoura Press, 2001, p. 56.
64. FAO, Promoting the United Nations Millennium Development Goals, 2011, p. 67.



